الميزانيات الملحقة في العراق ١٩٣٣ـ١٩٣٩
دراسة تاريخية

The Attached Budgets in Iraq, 1933–1939
A Historical Study

أ.م.د. اثمار عبد الحسين مطلك الموسوي
جامعة ذي قار- كلية التربية للعلوم الانسانية

Asst. Prof. Dr. Ithmar Abdul-Hussein Mutlak Al-Musawi
dr.athmir.a.hussein.mutlaq@utq.edu.iq
University of Thi-Qar / College of Education for Human Sciences

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة طبيعة الميزانيات الملحقة في العراق للمدة ١٩٣٣-١٩٣٩، وهي مرحلة تمثل تحولاً حقيقياً في الإدارة المالية للدولة العراقية الحديثة . فهدفت الدراسة إلى تحليل نشأة هذا الميزانيات ، وأسباب ظهورها ، وآثرها في تطوير التنظيم المالي والإداري للمؤسسات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي والانتاجي، وهي ثلاث مصالح رئيسة : مصلحة السكك الحديدية العامة، ومصلحة الميناء العام بالبصرة ، ومجلس الأوقاف الأعلى.

لقد شكلت هذه الميزانيات واحدة من أهم محاولات الدولة العراقية لتحقيق التوازن بين المركزية والمرونة في إدارة المال العام ، إذ أُنشئت الموازنات الملحقة منذ عام ١٩٣٣ لتخفيف العبء عن الميزانية العامة، ومنح المصالح المنتجة استقلالا ماليا نسبيا يمكنها من استثمار مواردها بكفاءة. وبذلك أسهمت في بناء مؤسسات مالية مستقلة ذات إدارة عراقية واعية، وهذه المؤسسات استطاعت خلال مدة قصيرة تحقيق فوائض مالية واضحة ساعدت في دعم ميزانية الدولة وتمويل مشاريع

عمرانيــة وتعليميــة واقتصاديــة مهمــة . كـما أن هـذا الميزانيـات لم تتأثـر بالأزمـات السياسـية المتكـررة، مـما يـدل عـلى قـوة البنيــة الإداريــة التــي تأسســت عليهـا. أن الموازنـات الملحقـة كانـت تجربـة رائـدة في تاريـخ الإدارة الماليـة العراقيـة، إذ وضعـت الأســاس لقيــام مؤسســات منتجــة ذات كفــاءة تنظيميــة عاليــة، وأســهمت في تحقيـق التنميـة الاقتصاديـة في مرحلـة مـا قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة. كـما أن هـذه التجربـة مثلـت خطـوة متقدمـة في مسـار بنـاء الدولـة العراقيـة الحديثـة ، وواحـدة مـن أبـرز مظاهـر تطـور إدارتهـا العامـة في العهـد الملـكي .

الكلـمات المفتاحيـة : الميزانيـات الملحقـة – مصلحـة السـكك الحديديـة – مصلحـة المينـاء – مجلـس الأوقـاف – ديـوان المحاسـبات – الإدارة الماليـة

Abstract

The research examines the attached budgets in Iraq during 1933–1939, a crucial stage in the development of the Iraqi financial administration. It studies their origins, purposes, and impact on organizing the financial and administrative work of three main institutions: the State Railways, the Basra Port Authority, and the Supreme Council of Endowments. The study finds that these budgets granted limited financial independence to productive departments, enabling them to generate surpluses that supported national projects. The attached budgets represented a pioneering experience in Iraq's fiscal history and contributed effectively to building the foundations of the modern Iraqi state.

Keywords:

Attached Budgets – State Railways – Port Authority – Council of Endowments – Board of Audit – Financial Administration

المقدمة

بـرزت الميزانيـات الملحقـة في العـراق خـلال المـدة ١٩٣٣-١٩٣٩ في إطـار التحـولات التاريخيـة التـي شـهدها العهـد الملـكي، إذ جـاءت نتيجـة مبـاشرة لمسـار طويـل مـن التطـورات الإداريـة والماليـة التـي بـدأت مـع تأسـيس الدولـة العراقيـة سـنة ١٩٢١. فقـد سـعت الحكومـات المتعاقبـة آنـذاك إلى إيجـاد تـوازن بـين المركزيـة الماليـة الموروثـة عـن الإدارة البريطانيـة وبـين حاجتهـا إلى تنظيـم مـوارد بعـض المصالـح المنتجـة التـي كانـت تتزايـد أهميتهـا يومـاً بعـد يـوم، كـمصلحة السـكك الحديديـة العامـة ومصلحـة المينـاء العـام في البـصرة ومجلـس الأوقـاف الأعـلى. ظهـر هـذا النظـام في مرحلـة تميـزت بظـروف سياسـية واقتصاديـة دقيقـة، اتسـمت بضعـف الإيـرادات العامـة وكـثرة النفقـات الطارئـة الناجمـة عـن الاضطرابـات الداخليـة وتقلـب أسـعار الصـادرات الزراعيـة والنفطيـة. ومـع صـدور الأمـر المـالي لسـنة

١٩٣٣، تبلورت فكرة إنشاء موازنات خاصة ببعض المصالح التي تمتلك موارد ثابتة، لتكون تحت إشراف وزارة المالية مع منحها حرية نسبية في الصرف وإدارة الشؤون المالية .

تنبع أهمية الموضوع من كونه يمثل تجربة عراقية مبكرة في تطوير أساليب إدارة المال العام، تعكس مدى وعي الدولة بأهمية التخصص الإداري وتحديث جهازها المالي، في وقت كانت فيه البلاد تسعى إلى تثبيت استقلالها السياسي والاقتصادي بعد انتهاء الانتداب البريطاني. كما تزداد أهمية الدراسة لأنها تكشف جانباً من الجهود الحكومية في مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تبني تنظيمات مالية جديدة، لم تقتصر على النقل والمواصلات، بل شملت أيضاً شؤون الأوقاف والتعليم الديني.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤلات الآتية : كيف نشأ نظام الموازنات الملحقة في العراق ؟ وما العوامل السياسية والإدارية التي ساعدت على ظهوره واستمراره بين عامي ١٩٣٣ و١٩٣٩؟ وما طبيعة المؤسسات التي طبقت هذا النظام . فيما اعتمد البحث على المنهج الموضوعي لتحقيق قراءة أكاديمية أشمل وأكثر دقة ، مستنداً إلى الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة المالية وديوان المحاسبات ومجلس الأوقاف ، إضافة إلى تقارير المصالح الحكومية والوثائق البريطانية، فضلاً عن الرسائل الجامعية والمصادر الصحفية.

اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها الى اربعة محاور: تناول المحور الاول نشأة فكرة الموازنات الملحقة وجذورها الأولى في العراق حتى استقرارها في مطلع الثلاثينيات وصولا الى مدة حكم الملك غازي . أما المحور الثاني فقد خصص لدراسة ميزانية مصلحة السكك الحديدية العامة بوصفها أولى المؤسسات العراقية التي طبقت نظام الميزانية الملحقة ، فتمت دراسة مواردها المالية، وتطور نفقاتها وإيراداتها، وفوائضها السنوية، ودورها في دعم الاقتصاد الوطني ، فيما جاء المحور الثالث ليتناول ميزانية مصلحة الميناء العام بالبصرة، باعتبارها الواجهة الاقتصادية والتجارية الرئيسة للدولة، حيث تضمن عرضا تفصيليا لتطور هيكليتها الإدارية، وتنظيم حساباتها المالية، ومشاريعها التطويرية، مع تتبع دقيق لتقاريرها وارداتها ونفقاتها السنوية. أما المحور الرابع فقد تناول ميزانية مجلس الأوقاف الأعلى بوصفه المؤسسة الدينية – المالية التي جعلت ضمن نظام الموازنات الملحقة، ودرس طبيعة مواردها الوقفية، وآلية توزيعها على المشاريع الدينية والتعليمية والخيرية . وبذلك سعت هذه الدراسة إلى تقديم قراءة تاريخية دقيقة لتطور نظام الميزانيات الملحقة في العراق،

وبيان دورها في بناء الجهاز المالي للدولة الحديثة خلال العهد الملكي .

المحور الأول : نشأة وتطور الميزانيات الملحقة في العراق ١٩٣٣-١٩٣٩

برز مفهوم الميزانيات الملحقة في العراق كأحد مظاهر التطور الإداري والمالي في العهد الملكي، إذ بدأت ملامحه الأولى في السنوات اللاحقة لتأسيس الدولة العراقية، حين أتاحت وزارة المالية لبعض الدوائر ذات الإيرادات الثابتة، مثل مصلحة السكك الحديدية والميناء ، إعداد حسابات خاصة مستقلة عن الميزانية العامة، مع بقائها خاضعة للرقابة المالية المركزية دون أن تتمتع بإطار قانوني واضح [١]. ثم ما لبثت هذه الفكرة أن اكتسبت طابعها المؤسسي بعد صدور تشريعات خاصة في مطلع الثلاثينيات، وهو ما منح تلك المصالح وضعا ماليا مستقلاً ضمن ما عرف لاحقا بـ«الميزانيات الملحقة» [٢] .

ظهرت الحاجة إلى هذا النظام بعد أن واجهت الدولة صعوبات في ضبط نفقاتها خلال السنوات الأولى من تأسيسها فمع نهاية حكم الملك فيصل الأول [٣] سنة ١٩٣٣، كانت الموازنة العامة تعاني من العجز نتيجة تراجع الإيرادات الجمركية والضرائب المباشرة، مما دفع وزارة المالية إلى التفكير في أسلوب إداري جديد يسمح لبعض المصالح ذات الإيرادات الذاتية بإدارة مواردها بصورة مستقلة ، والاستفادة من فضلتها المالية تحت رقابة الدولة [٤] .

وعندما انتقل الحكم إلى الملك غازي بن فيصل الأول [٥] (٨ أيلول ١٩٣٣ -٤ نيسان ١٩٣٩) تبنى الاخير سياسة داخلية تهدف إلى تعزيز استقلال البلاد الاقتصادي، فشجع وزارة المالية على إصدار تعليمات لتنظيم المصالح المنتجة [٦] . فصدر الأمر المالي رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٣ الذي نص على ان «تعد كل مصلحة ذات إيرادات كافية لإدارة شؤونها ميزانية ملحقة بوزارة المالية وتقدم حساباتها الختامية سنويا إلى ديوان المحاسبات» [٧] .

بدأ تطبيق هذه الفكرة أولا على ثلاث مصالح رئيسة: مصلحة السكك الحديدية العامة، مصلحة الميناء العام بالبصرة، ومجلس الأوقاف الأعلى ، لما تمتلكه هذه المؤسسات من موارد ثابتة [٨] وقد صادق مجلس الوزراء على ميزانياتها الملحقة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣، ثم أعدت الميزانيات التقديرية النهائية في كانون الأول من العام نفسه، لتصبح نافذة اعتبارا من كانون الثاني ١٩٣٤ [٩] .

نصت التعليمات على أن تتولى كل مصلحة إعداد ميزانيتها الخاصة وفق نماذج موحدة تبين فيها الإيرادات المقدرة والنفقات المقترحة، ثم ترسل إلى وزارة المالية للمصادقة [١٠] . كما ألزمتها برفع تقارير شهرية إلى ديوان المحاسبات

، وهـو جهـاز رقـابي تأسـس سـنة ١٩٢٩ لمراجعـة الحسـابات الحكوميـة ، وقـد وضعـت لهـذه التقاريـر جـداول محـددة تقـارن بـين التقديـري والمنفـذ، لتتيـح للحكومـة مراقبـة الأداء المـالي أولاً بـأول [١١] .

تميـزت هـذه المرحلـة بكونهـا بدايـة التحول مـن الإدارة المركزيـة الصارمـة إلى نظام شـبه مسـتقل ماليـا، إذ منحـت المصالـح الملحقـة حـق الـصرف ضمـن حـدود ميزانياتهـا دون الرجـوع إلى مجلـس الـوزراء في كل تفصيـل غـير أن هـذا الاسـتقلال كان محكومـا برقابـة دقيقـة ، فالتعليـمات نصـت عـلى أنـه «لا يجـوز نقـل مبالـغ مـن فصـل إلى آخـر دون موافقـة وزارة الماليـة «، مـا يعكـس حـرص الدولـة عـلى الموازنـة بـين المرونـة والانضبـاط [١٢] .

ارتبـط هـذا التطـور الإداري أيضـا بالظروف السياسـية آنـذاك ، حيـث شـهد عـام ١٩٣٣ اضطرابـات داخليـة أبرزهـا حادثـة الآشـوريين في شـمال العـراق في آب ١٩٣٣ [١٣] مـا اضطـر الحكومـة إلى الإنفـاق عـلى العمليـات العسـكرية ، وأظهـر محدوديـة الميزانيـة العامـة في تغطيـة النفقـات الطارئـة [١٤] . ومـن هنـا بـرزت أهميـة المؤسسـات الملحقـة التـي يمكنهـا تمويـل نفسـها ذاتيًـا

وفي اب سـنة ١٩٣٤ أصـدرت وزارة الماليـة تعليـمات جديـدة لتنظيـم العلاقـة بـين المصالـح الملحقـة والخزينـة ، نصـت عـلى وجـوب أن تـودع فوائـض تلـك المصالـح في صنـدوق الاحتياطـي العـام للدولـة ، مـع الاحتفـاظ بجـزء منهـا لحـالات الطـوارئ. وبهـذا تكـرس مبـدأ الفائـض المحـول ، الـذي مثـل أداة عمليـة لتمويـل بعـض المشـاريع الحكوميـة كـما تقـرر إنشـاء «شـعبة الحسـابات العامـة للمصالـح الملحقـة» داخـل وزارة الماليـة لتنسـيق العمـل بـين المصلحـة والـوزارة ، وقـد سـاهم هـذا الهيـكل الجديـد في تسـهيل إعـداد البيانـات الماليـة الموحـدة وإرسـالها إلى مجلـس الـوزراء [١٥].

واصـل نظـام الميزانيـات الملحقـة تطـوره ، حـين صـدر قـرار مجلـس الـوزراء لسـنة ١٩٣٥ بإنشـاء «اللجنـة العليـا للمصالـح الملحقـة» برئاسـة وكيـل وزارة الماليـة وعضويـة مديـري المصالـح الثـلاث، لتوحيـد السياسـات الماليـة. [١٦] وكانـت مهـام اللجنة مناقشـة المشـاريع المقترحـة وإقرار أسـاليب الجبايـة وتنسـيق الـصرف ، ونتيجـة لذلـك ارتفـع عـدد الموظفـين الإداريـين في تلـك المصالـح بنسـبة ١٠٪ بـين ١٩٣٤ و١٩٣٥ كـما تحسـنت دقـة الحسـابات الختاميـة [١٧] .

شـهد عـام ١٩٣٦ انقـلاب بكـر صدقـي في ٢٩ تشريـن الأول وهـو أول انقـلاب عسـكري في تاريـخ العـراق الحديـث [١٨] ، ومـع أن الانقـلاب أحـدث اضطرابـا سياسـيا واسـعا إلا أن المصالـح الملحقـة واصلـت عملهـا دون توقـف ، بدليـل أن ديـوان

المحاسبات قدم تقريره في كانون الأول ١٩٣٦ مثبتا انتظام حسابات السكك والميناء والأوقاف ، ويرجع هذا الاستقرار إلى استقلالها الإداري الذي حماها من تأثير التغييرات الوزارية [١٩] . وفي أواخر ١٩٣٦ أصدرت وزارة المالية تعليمات تنفيذية للمصالح الملحقة ، تضمنت لأول مرة الزام كل مصلحة بتقديم تقرير نصف سنوي عن الإيرادات والنفقات والمشاريع المنجزة ، كما تم تحديد سقف أعلى للنفقات الرأسمالية قدره (١٠,٠٠٠ دينار) لا يجوز تجاوزه دون موافقة الوزارة [٢٠] . وفي ١٨ أيلول سنة ١٩٣٧ بلغت ذروة الإصلاح المالي بصدور قانون المحاسبات العامة رقم (٢٥) ، الذي نظم العلاقة بين الوزارات والمصالح الملحقة وحدد أنواع الرقابة على الأموال العامة ، وقد عرف القانون الميزانية الملحقة بأنها «ميزانية مصلحة أو هيئة ذات إيرادات خاصة تدار باستقلال مالي نسبي وتخضع لرقابة ديوان المحاسبات» [٢١] جاء هذا القانون في عهد وزارة جميل المدفعي (تشرين الأول ١٩٣٧ - كانون الأول ١٩٣٨) [٢٢] وكان يمثل نقلة نوعية في الإدارة المالية العراقية لأنه وحد أسلوب إعداد الميزانيات الحكومية والملحقة على حد سواء . كما أنشأ القانون «الدائرة العامة للموازنة» التي تولت وضع النماذج الموحدة للتقارير المالية [٢٣] . أصدرت وزارة المالية في ١٩٣٨، دليل المحاسبات الملحقة ، الذي فصل آليات العمل المحاسبي وحدد الجداول التي ترفق بالتقارير ، مما رفع كفاءة الدوائر الملحقة وجعلها تواكب النظم المالية الحديثة . وأصبحت هذه التجربة محط إعجاب المراقبين البريطانيين في السفارة الذين وصفوها بأنها «نظام إداري فعال حافظ على موارد الدولة على الرغم من الاضطرابات السياسية» [٢٤] .

وعندما توفي الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩ [٢٥] كانت الميزانيات الملحقة قد استقرت تماما من حيث الهيكل والنظام ، إذ بلغ عدد موظفيها أكثر من ٢,٠٠٠ موظف، وتجاوز مجموع فوائضها السنوية (٤٠,٠٠٠ دينار) وقد أثبتت قدرتها على الصمود في وجه الأزمات السياسية والاقتصادية، فمثلت بذلك تجربة عراقية رائدة في الإدارة المالية العربية [٢٦] .

يتضح من خلال ما تقدم ، أن نشأة نظام الميزانيات الملحقة في العراق كانت انعكاسًا للتطور الإداري الذي شهده العهد الملكي في الثلاثينيات ، إذ سعت الدولة إلى ضبط مواردها وتنظيم نفقاتها عبر أسس مالية حديثة تستند إلى الاستقلال النسبي للمصالح المنتجة، مع بقاء الرقابة العامة بيد وزارة المالية. وقد مثل هذا النظام انتقالا فعليا من الإدارة المركزية التقليدية إلى إدارة مالية أكثر مرونة، جسدت بدايات النهوض

الاقتصادي والإداري في الدولة العراقية الحديثة.

المحور الثاني : ميزانية مصلحة السكك الحديدية العامة تطورها وأثرها المالي ١٩٣٣-١٩٣٩ :

تعد مصلحة السكك الحديدية العامة من أبرز المؤسسات العراقية التي جسدت مفهوم الميزانية الملحقة، إذ كانت منذ تأسيسها في العهد الملكي الركيزة الأساسية للنقل التجاري والزراعي والصناعي في البلاد وقد مثل إدخالها ضمن نظام الميزانيات الملحقة ابتداء من سنة ١٩٣٣ خطوة مهمة في طريق تنظيم الإدارة الاقتصادية للدولة، لما تمتعت به من موارد مالية ذاتية مكنتها من إدارة شؤونها بعيداً عن الميزانية العامة [٢٧] .

بدأت مصلحة السكك الحديدية تطبيق نظامها المالي المستقل في كانون الثاني ١٩٣٤ بعد صدور موافقة مجلس الوزراء على ميزانيتها الملحقة . وقد بلغت إيراداتها للسنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ نحو ٣٩٨,٠٠٠ دينار، في حين بلغت نفقاتها ٣٨٤,٠٠٠ دينار، لتسجل فائضاً قدره ١٤,٠٠٠ دينار. وكان هذا الفائض من أوائل المؤشرات على نجاح التجربة العراقية في تحقيق الاستقلال المالي الجزئي للمؤسسات المنتجة [٢٨] .

توزعت الإيرادات في تلك السنة على رسوم نقل الركاب والبضائع ورسوم الشحن والتفريغ، فيما خصصت النفقات لصيانة الجسور الحديدية وتجديد العوارض الخشبية واستيراد قاطرات ومعدات من بريطانيا . وقد استوردت المصلحة في تموز ١٩٣٤ عشر قاطرات بخارية ، بصفقة بلغت قيمتها ٨,٠٠٠ دينار، ما ساعد على توسيع الطاقة التشغيلية [٢٩] .

وفي حزيران ١٩٣٤ شهدت البلاد تبدلاً سياسياً بتولي نوري السعيد رئاسة الحكومة ، فتبنت وزارة المالية سياسة مالية أكثر تشددا ركزت على ضبط الإنفاق العام [٣٠] . إلا أن مصلحة السكك الحديدية واصلت نموها المالي بفضل استقلالها النسبي، إذ بلغت إيراداتها للسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ نحو ٤٠٥,٠٠٠ دينار وبلغت نفقاتها ٣٩٢,٠٠٠ دينار بفائض ١٣,٠٠٠ دينار[٣١] فيما أنجزت مصلحة السكك خلال هذه السنة ، مشروع جسر الديوانية الحديدي ، وهو من أهم منشآت النقل في وسط العراق، وقد ربط العمل به بقرار مجلس الوزراء في ٧ آذار ١٩٣٥ [٣٢] كما بدأت بإنشاء خط الحلة - الكوفة بطول ٥٢ كم ، بتمويل ذاتي من فوائضها المالية ، وكان لهذه المشاريع أثر مباشر في إنعاش التجارة الزراعية بين الأقاليم الجنوبية والوسطى [٣٣] .

تزامن هذا التطور الاقتصادي مع اضطرابات داخلية أبرزها حركة الفرات الأوسط في نيسان ١٩٣٥ [٣٤] إذ عطلت

الحركة بعض خطوط النقل في المنطقة الجنوبية ، ما ألحق خسائر طفيفة بالمصلحة، إلا أنها سرعان ما استعادت نشاطها بفضل إدارة أزماتها ذاتيًا [٣٥] . وأكد تقرير ديوان المحاسبات السنوي أن المصلحة «تمكنت من مواصلة أعمالها رغم الاضطرابات، وحافظت على فائضها المالي دون دعم من الخزينة» [٣٦] .

وفي تموز ١٩٣٥ أُنشئت «اللجنة العليا للمصالح الملحقة لتنسيق مشاريع السكك والميناء والأوقاف» وقد ساهمت اللجنة في وضع خطة موحدة للصرف ، فقسمت الميزانية إلى فصلين: اعتيادي ، للرواتب والصيانة . ورأسمالي ، للتوسعات والمشاريع الجديدة [٣٧] وقد أظهر هذا التقسيم أثراً إيجابياً في تنظيم الإنفاق وتحديد الأولويات.

استمرت مصلحة السكك الحديدية في التوسع ، ففي سنة ١٩٣٦ بلغت إيراداتها ٤١٥,٠٠٠ دينار وبلغت نفقاتها ٣٩٥,٠٠٠ دينار بفائض ٢٠,٠٠٠ دينار [٣٨] وتزامن هذا النمو المالي مع التغيرات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق بانقلاب عام ١٩٣٦ ، وعلى الرغم من اضطراب الوضع السياسي، بقيت المصلحة محافظة على انتظام عملها، إذ لم تتوقف حركة القطارات إلا لمدة ثلاثة أيام أثناء أحداث الانقلاب [٣٩] وبعد تولي حكمت سليمان رئاسة الوزراء في تشرين الاول ١٩٣٦ [٤٠] أصدرت وزارة المالية في كانون الأول من السنة ذاتها ، تعليمات جديدة للمصالح الملحقة تؤكد على استقلالها المالي الكامل ضمن رقابة ديوان المحاسبات ، وطبقت المصلحة هذه التعليمات بصرامة، فأنشأت «دائرة المراقبة المالية» داخلها لتدقيق الصرفيات اليومية [٤١] .

وفي كانون الثاني ١٩٣٧ باشرت مصلحة السكك بتنفيذ مشروع خط الحلة - الديوانية الذي رصدت له اعتمادات قدرها ٧,٥٠٠ دينار، واستكمل في حزيران من السنة نفسها، مما زاد حركة نقل المحاصيل الزراعية بنسبة ١٠٪ [٤٢] كما شهدت السنة صدور قانون المحاسبات العامة الذي نص على أن «الدوائر ذات الميزانيات الملحقة تعد وحدات مالية مستقلة تقدم حساباتها الختامية سنويا لديوان المحاسبات» وقد أتاح هذا القانون للمصلحة مرونة في الصرف وتنظيما أفضل في إعداد الحسابات الشهرية [٤٣] .

بلغ مجموع إيرادات مصلحة السكك الحديدية لسنة ١٩٣٧ ٤٣٠,٠٠٠ دينار وبلغت نفقاتها ٤١٠,٠٠٠ دينار بفائض ٢٠,٠٠٠ دينار [٤٤] . واستخدم جزء من هذا الفائض لإنشاء خط خانقين - بعقوبة الذي افتتح رسميا في كانون الأول من العام ذاتة ، وبلغت كلفته الإجمالية ١٢,٠٠٠ دينار . وقد ساهم هذا الخط في ربط مناطق النفط بشبكة النقل الوطنية ، فارتفعت عوائد النقل النفطي

بنسبة ٨٪ [٤٥] .

وفي سنة ١٩٣٨ ومع استقرار وزارة جميل المدفعي، توسعت مصلحة السكك الحديدية إداريا فاستحدثت "دائرة التفتيش الهندسي" في أيار ١٩٣٨ لتقييم كفاءة المشاريع ، كما تم اعتماد أسلوب جديد لتبويب النفقات إلى جارية ورأسمالية وفقا لتعليمات ديوان المحاسبات [٤٦] في حين بلغت إيرادات مصلحة السكك ٤٤٠,٠٠٠ دينار وبلغت نفقاتها ٤١٨,٠٠٠ دينار بفائض ٢٢,٠٠٠ دينار ، كما شهد هذا العام ، تحسنا في النقل التجاري بعد توقيع الاتفاق التجاري العراقي – الهندي في حزيران ١٩٣٨ الذي رفع حجم الصادرات ، فارتفعت إيرادات الشحن ٦٪ خلال النصف الثاني من ذلك العام [٤٧] وقد وصف تقرير وزارة المالية تجربة السكك بأنها «الأنجح بين المصالح الملحقة وأقواها من حيث التنظيم والإيراد» [٤٨] .

أصدرت مصلحة السكك الحديدية في سنة ١٩٣٩ تعليمات داخلية جديدة تنظم حسابات الفروع وتلزمها بتقديم كشوف فصلية [٤٩] ، فيما بلغت إيراداتها السنوية ٤٥٢,٠٠٠ دينار وقدرت نفقاتها ٤٣٠,٠٠٠ دينار ، بفائض ٢٢,٠٠٠ دينار[٥٠] وهو أعلى فائض تحقق منذ سنة ١٩٣٣ وبذلك أثبتت هذه النتائج أن مصلحة السكك الحديدية أصبحت من أكثر المؤسسات كفاءة في إدارة مواردها ، إذ ساهمت فوائضها في تمويل مشاريع الدولة الأخرى، مثل الطرق والجسور، كما عززت دورها في التنمية الاجتماعية عبر توفير آلاف فرص العمل في ورش الصيانة والخدمات الهندسية ، ومع وفاة الملك غازي في نيسان ١٩٣٩، استمرت مصلحة السكك تعمل دون توقف، ما أكد استقرارها المؤسسي وقوة نظامها المالي المستقل [٥١] يتضح مما ذكر ان ميزانية مصلحة السكك الحديدية اظهرت قدرة العراق على بناء جهاز مالي منضبط ومربح، إذ تطورت الإيرادات باستمرار بفضل توسع شبكة النقل، مما جعلها نموذجا للمؤسسات التي جمعت بين الخدمة العامة والاستقلال المالي . وقد رافق هذا التطور دعم سياسي وإداري واضح أسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وربط مراكز الإنتاج بالأسواق الداخلية والخارجية ، فكانت السكك الحديدية ركيزة أساسية في نهضة العراق الحديثة.

المحور الثالث : ميزانية مصلحة الميناء العام بالبصرة تنظيمها ودورها في الاقتصاد الوطني ١٩٣٣-١٩٣٩ :

كانت مصلحة الميناء العام بالبصرة من أبرز المصالح العراقية التي أدرجت ضمن نظام الميزانيات الملحقة منذ سنة ١٩٣٣، إذ مثلت الواجهة البحرية الوحيدة للعراق والممر التجاري الرئيس لموارده الزراعية والنفطية [٥٢] وقد تزامن إنشاء ميزانيتها المستقلة مع تنامي أهمية

البصرة في السياسة الاقتصادية للملك غازي الذي سعى إلى تعزيز استقلال البلاد التجاري عن السيطرة البريطانية [٥٣] .

ففي كانون الأول ١٩٣٣ صادق مجلس الوزراء برئاسة رشيد عالي الكيلاني [٥٤] على أول ميزانية ملحقة للميناء العام [٥٥] وقد بلغت إيراداته ١٧٠,٠٠٠ دينار ، ونفقاته ١٦٢,٠٠٠ دينار بفائض قدره ٨,٠٠٠ دينار [٥٦] اعتمدت المصلحة في تلك السنة على مواردها الذاتية من أجور الرسو والشحن والتفريغ وإيجارات المخازن البحرية ، وخصصت النفقات لتوسيع الأرصفة وصيانة الرافعات الميكانيكية واستيراد أدوات الملاحة من الهند [٥٧] .

كان الميناء في تلك المدة تحت إشراف المدير العام الكابتن سيسل بايفورد (Cecil Byford) وهو ضابط بريطاني [٥٨] ساهم في إعادة تنظيم العمل الإداري بوضع نظام المناوبات وتدريب الملاحين العراقيين ، كما أ نشئت دائرة "الحسابات والتموين" لتكون مسؤولة عن الإيرادات اليومية ، فبدأت المصلحة تصدر تقارير شهرية ترسل إلى وزارة المالية وديوان المحاسبات [٥٩] .

استمرت مصلحة الميناء بالاعتماد على مواردها الذاتية ، اذ بلغت إيراداتها في سنة ١٩٣٤ ١٨٠,٠٠٠ دينار ، ونفقاتها ١٧٢,٠٠٠ دينار بفائض ٨,٠٠٠ دينار [٦٠] وقد تم خلال تلك السنة تنفيذ مشروع «الضفة الغربية للميناء» لتسهيل دخول السفن الكبيرة [٦١] ، مما زاد حركة الملاحة بنسبة ٧٪ كما أنشأت المصلحة ورشة صيانة بحرية في حزيران ١٩٣٤ لتقليل النفقات الأجنبية [٦٢] .

وفي سنة ١٩٣٥ شهدت التجارة البحرية تحسنا بعد انتهاء اضطرابات الجنوب، فارتفعت الإيرادات إلى ١٨٨,٠٠٠ دينار مقابل نفقات بلغت ١٧٦,٠٠٠ دينار بفائض ١٢,٠٠٠ دينار [٦٣] وارتبط هذا التحسن بتوسع صادرات التمور والحبوب إلى الهند وبريطانيا، إذ أصبحت البصرة مركزا اقتصاديا نشطا يغذي الميزانية العامة بالعملة الأجنبية [٦٤] غير أن الميناء واجه في نيسان ١٩٣٥ أزمة عمالية عندما أضرب نحو ٤٠٠ عامل احتجاجا على تأخير الأجور [٦٥] فشكلت الحكومة لجنة تحقيق خاصة برئاسة متصرف لواء البصرة لمعالجة الأزمة ، وقد نجحت المصلحة في تسوية النزاع بزيادة الأجور بنسبة ٥٪ ، ما ساعد على استئناف العمل دون خسائر مالية كبيرة [٦٦] . لقد عكست هذه الحادثة لأول مرة الدور الاجتماعي للميناء في تحسين أوضاع العمال المحليين .

بلغت إيرادات الميناء لسنة ١٩٣٦ ١٩٢,٠٠٠ دينار وبلغت نفقاته ١٨٥,٠٠٠ دينار بفائض ٧,٠٠٠ دينار [٦٧] وتزامن ذلك مع الاضطرابات السياسية الناتجة

عن انقلاب ١٩٣٦ ، ومع أن البلاد شهدت اضطرابا عاما، إلا أن الميناء لم يتوقف عن العمل سوى ثلاثة أيام ، إذ أصر مدير المصلحة على استمرار الحركة التجارية لتأمين الإيرادات، وهو ما أشادت به وزارة المالية لاحقا [٦٨] كما شاركت مصلحة الميناء في تمويل مشروع «المخزن البارد» الذي خصص لتخزين الأسماك واللحوم المجمدة ، وهو مشروع يعد من أوائل المشاريع الصناعية في العراق، إذ رصد له مبلغ ٣,٠٠٠ دينار من فائض الميزانية [٦٩] وبذلك تحولت المصلحة إلى مؤسسة اقتصادية ذات طابع إنتاجي لا يقتصر على النقل فقط [٧٠] .

وبصدور قانون المحاسبات العامة لسنة ١٩٣٧ ، تغير أسلوب عرض الحسابات، فأصبحت مصلحة الميناء تقدم تقريرا نصف سنوي بدلا من السنوي ، مما زاد دقة الرقابة المالية [٧١] فيما بلغت إيرادات الميناء ١٩٦,٠٠٠ دينار ونفقاته ١٨٣,٠٠٠ دينار بفائض قدرة ١٣,٠٠٠ دينار وقد أسهمت زيادة حركة التصدير إلى الهند وبريطانيا في رفع الإيرادات [٧٢] وفي أيلول ١٩٣٧ قررت الحكومة إنشاء «دائرة التفتيش الملاحي» داخل المصلحة لمتابعة الأمن البحري وتنظيم عمل السفن ، كما تم وضع خطة لتوسيع المرفأ الشرقي وبناء أرصفة إضافية ، رصد لها مبلغ ٦,٥٠٠ دينار من فوائض السنة [٧٣] .

شهد عام ١٩٣٨ نشاطا تجاريا غير مسبوق بعد توقيع الاتفاق التجاري العراقي – الهندي في نيسان من العام ذاتة [٧٤] الذي نص على خفض الرسوم الجمركية المتبادلة ، فارتفع عدد السفن الوافدة إلى البصرة من ٤٨٠ إلى ٥٢٥ سفينة [٧٥] فيما بلغت إيرادات الميناء ١٩٨,٠٠٠ دينار ، اما نفقاته ١٨٦,٠٠٠ دينار بفائض قدرة ١٢,٠٠٠ دينار [٧٦] وخلال شهر تموز من العام ذاته أصدر وكيل مدير الميناء عبد المجيد ممتاز [٧٧] تعليمات داخلية بتنظيم العمل الإداري وتبويب النفقات إلى اعتيادية ورأسمالية، كما تم افتتاح «مدرسة الميناء» لتدريب العمال العراقيين على تشغيل الرافعات ، مما ادى الى تقليل الاعتماد على الخبرة الأجنبية وزيادة الكفاءة الإنتاجية [٧٨] بلغت إيرادات الميناء سنة ١٩٣٩ ٢٠٥,٠٠٠ دينار ، اما نفقاته فقدرت ١٩٠,٠٠٠ دينار ، بفائض ١٥,٠٠٠ دينار [٧٩] وهو أعلى فائض تحقق منذ تأسيسه ، حيث ساعد ارتفاع صادرات التمور إلى الهند في تشرين الثاني ١٩٣٨ على تحقيق هذا الفائض الكبير ، فبدأت مصلحة الميناء في شباط ١٩٣٩ بإنشاء «محطة الوزن البحري» بكلفة ٣,٥٠٠ دينار بهدف تنظيم عمليات الشحن وتقليل فاقد البضائع أثناء التحميل ، كما شرعت بتنفيذ مشروع «لإنارة الساحلية» الذي ساعد السفن على

الملاحة الليلية [٨٠] ، الا ان وفاة الملك غازي أحدثت اضطرابا اقتصاديا مؤقتا ، ففي شهر نيسان وايار انخفض النشاط التجاري وتراجعت الصادرات ، بسبب إعلان الحداد العام وغلق بعض الدوائر الحكومية والمرافق الرئيسة ، وتردد الأسواق في التعاملات الخارجية بانتظار استقرار الحكم . كما تراجعت حركة الموانئ والنقل البري نتيجة لتوقف الأعمال الرسمية وتعليق بعض العقود التجارية [٨١] ، إلا أن مصلحة الميناء تمكنت من تعويض النقص خلال النصف الثاني من سنة ١٩٣٩ ، عبر زيادة ايراداتها من تصدير التمور والنفط في أيلول وتشرين الأول ، ورفع أجور الشحن بنسبة طفيفة بلغت (٣٪) لتعويض العجز المالي ، كما أعادت جدولة نفقاتها التشغيلية لتقليل المصروفات غير الضرورية ، وأشادت وزارة المالية في تقريرها الختامي لعام ١٩٣٩ بجهودها في «المحافظة على توازنها المالي رغم الأحداث السياسية» [٨٢] .

كانت مساهمة الميناء في الاقتصاد الوطني بالغة الأهمية ؛ فقد مول جزءا من واردات الدولة من العملات الأجنبية، وأسهم في تحسين مستوى المعيشة في البصرة عبر تشغيل أكثر من ١,٢٠٠ عامل وموظف ، كما مثل الميناء واجهة العراق البحرية التي ربطت سياسته الاقتصادية بالعلاقات التجارية الخارجية، فكان مظهرا من مظاهر السيادة الوطنية الحديثة [٨٣] .

أصبحت مصلحة الميناء العام بالبصرة بنهاية عهد الملك غازي ، مؤسسة مالية وإدارية متكاملة تدير نفسها وفق مبادئ الانضباط والكفاءة، إذ بلغت مجموع فوائضها بين ١٩٣٣-١٩٣٩ ما يزيد على ٧٥,٠٠٠ دينار، وهو رقم يعكس نجاح تجربة الميزانيات الملحقة في دعم الدولة دون الاعتماد على الميزانية العامة [٨٤]

لقد كشفت ميزانية مصلحة الميناء العام بالبصرة عن الدور الحيوي الذي أدته الموانئ العراقية في ازدهار التجارة الخارجية ، إذ شكلت البصرة نافذة العراق الاقتصادية على العالم. اذ استطاعت مصلحة الميناء ، عبر نظامها المالي المستقل، أن تطور خدماتها وتزيد مواردها بصورة ملموسة رغم الظروف السياسية المتقلبة، فكانت أحد أبرز نماذج الإدارة الناجحة في العهد الغازي ، وأسهمت في ترسيخ الاستقلال الاقتصادي للدولة .

المحور الرابع : ميزانية مجلس الأوقاف الأعلى في العراق مواردها ونشاطها الاجتماعي والتعليمي ١٩٣٣-١٩٣٩:

برز مجلس الأوقاف الأعلى في العهد الملكي ، كأحد أهم المؤسسات التي أدرجت ضمن نظام الميزانيات الملحقة منذ سنة ١٩٣٣، إذ عد حلقة الوصل بين الشؤون الدينية والمالية للدولة العراقية الحديثة [٨٥] وقد تأسس المجلس

بموجب قانون الأوقاف رقم (٣٠) لسنة ١٩٣٣ الصادر في ١٤ تموز ١٩٣٣ ، وهو القانون الذي نظم إدارة الأوقاف السنية والشيعية على أسس مالية حديثة، محدداً مواردها ونفقاتها وصلاحياتها الإدارية [٨٦] .

كان الهدف من إدراج مجلس الأوقاف ضمن الميزانيات الملحقة هو تحقيق استقلاله المالي لضمان إنفاق موارده في الأغراض الشرعية والتعليمية دون إخلال بواجبات الدولة [٨٧] وقد أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٣٣ المبدأ القاضي بأن « تعد أموال الأوقاف ميزانية ملحقة بوزارة المالية وتخضع لرقابة ديوان المحاسبات العامة» [٨٨]

بلغت إيرادات مجلس الاوقاف في السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ نحو ١٤٠,٠٠٠ دينار، وبلغت نفقاته ١٣٦,٠٠٠ دينار ، بفائض قدره ٤,٠٠٠ دينار [٨٩] وتوزعت الإيرادات على ريع الأملاك الوقفية والإيجارات وعائدات المدارس الدينية، فيما خصصت النفقات لصيانة المساجد وترميم المدارس وانشاء مكتبات وقفية جديدة في بغداد والنجف [٩٠] وفي كانون الثاني ١٩٣٤ أصدر مجلس الاوقاف الاعلى تعليمات خاصة بإعادة تنظيم إدارة الأوقاف وتبويب النفقات على ثلاثة فصول : دينية، تعليمية، وعمرانية . كما أنشأ المجلس «دائرة الحسابات الوقفية» لتدقيق السجلات المالية وربطها بديوان المحاسبات، ما ساعد على إحكام الرقابة على الموارد [٩١] وفي نيسان من العام ذاتة ، أقر المجلس مشروع إنشاء مدرسة العلوم الدينية في الأعظمية بكلفة ١,٥٠٠ دينار، وتمويلها من فائض ميزانية الاوقاف ، وقد افتتحت رسمياً في كانون الأول بحضور وزير المعارف ساطع الحصري [٩٢] ومثلت هذه الخطوة تطوراً في دور الأوقاف من مؤسسة دينية إلى مؤسسة تعليمية تسهم في النهضة الثقافية [٩٣] .

وفي السنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥ بلغت إيرادات مجلس الاوقاف الاعلى ١٥٠,٠٠٠ دينار فيما قدرت نفقاته بمبلغ ١٤٥,٠٠٠ دينار ، وبفائض مالي ٥,٠٠٠ دينار [٩٤] جاء هذا الارتفاع نتيجة إعادة تنظيم الأملاك الوقفية وتحسين أساليب الجباية ، إذ تم في شباط ١٩٣٥ تأسيس "دائرة التحصيل العقاري" في الكاظمية لجمع الإيجارات مباشرة من المستأجرين [٩٥] . وعندما اندلعت حركة الفرات الأوسط في تموز من العام ذاتة ، أثر ذلك الحدث السياسي على واردات بعض الأملاك الوقفية في مناطق الديوانية والحلة نتيجة لاضطراب الزراعة والنقل، فانخفضت الإيرادات بنسبة ٣٪ ، إلا أن الإدارة المالية عوضت النقص الحاصل من فوائض بغداد والنجف [٩٦] وقد أظهر تقرير ديوان المحاسبات المؤرخ في كانون

الأول ١٩٣٥ أن المجلس «حافظ على توازنه المالي رغم الاضطرابات الداخلية» [٩٧]

وفي كانون الثاني ١٩٣٦ أصدر مجلس الاوقاف نظاما جديدا لتوزيع فوائض الميزانية على المشروعات الخيرية والتعليمية ، فقرر تخصيص ١٥٪ من الفائض السنوي لبناء المدارس الدينية و١٠٪ لإعانة الطلبة [٩٨] كما افتتحت في نيسان ١٩٣٦ مكتبة الأوقاف في الكاظمية التي ضمت أكثر من ٣,٠٠٠ مخطوطة [٩٩] فيما بلغت إيرادات مجلس الاوقاف للسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ نحو ١٥٥,٠٠٠ دينار ، وجاءت نفقاته بمقدار ١٥٠,٠٠٠ دينار بفائض ٥,٠٠٠ دينار [١٠٠] وعلى الرغم من انقلاب ١٩٣٦ وما رافقه من احداث سياسية ، فإن المجلس استمر بعمله دون تأثر، إذ لم تتوقف دفوعاته الشهرية للمدارس والجوامع [١٠١] .

وفي شباط ١٩٣٧ أصدرت وزارة المالية قراراً بإدخال مجلس الأوقاف ضمن أحكام قانون المحاسبات العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٣٧ لضمان توحيد التقارير المالية ، وبدأ مجلس الاوقاف اعتبارا من آذار ١٩٣٧ بإرسال تقاريره نصف السنوية إلى ديوان المحاسبات [١٠٢] في حين بلغت إيراداته السنوية ١٥٨,٠٠٠ دينار ونفقاته ١٥٢,٠٠٠ دينار بفائض قدرة ٦,٠٠٠ دينار [١٠٣] وفي تموز قرر مجلس الاوقاف إنشاء «صندوق الإعانة الدينية» لتمويل إصلاح المساجد المتضررة ، فرصد له مبلغ ٢,٠٠٠ دينار من فائض ميزانية الاوقاف [١٠٤] كما أعيد ترميم المدرسة الأحمدية [١٠٥] في الموصل بكلفة ٨٠٠ دينار، ما زاد عدد الطلبة الدينيين فيها إلى الضعف [١٠٦] .

وفي نيسان ١٩٣٨ ازداد النشاط الإداري لمجلس الاوقاف الاعلى ، إذ شكلت لجنة مشتركة مع وزارة المعارف لتوحيد مناهج التعليم الديني [١٠٧] فيما بلغت إيرادات ميزانية الاوقاف للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ ١٦٥,٠٠٠ دينار ، ونفقاتها ١٦٠,٠٠٠ دينار بفائض قدرة ٥,٠٠٠ دينار [١٠٨] كما أنشأ المجلس في تموز من العام ذاتة «دار المخطوطات الوقفية» في بغداد لحفظ الوثائق النادرة التي جمعت من المدارس القديمة [١٠٩] وفي تشرين الاول ١٩٣٨ افتتح المجلس مدرسة الأوقاف في النجف الأشرف التي بلغت كلفتها ٢,٢٠٠ دينار، وكان الهدف منها إعداد كوادر دينية عراقية مؤهلة بعيدا عن النفوذ الأجنبي ، وقد عد هذا المشروع من أهم إنجازات الأوقاف في عهد الملك غازي [١١٠] .

وعندما تولى نوري السعيد رئاسة الوزارة الجديدة في كانون الأول ١٩٣٨ [١١١] ، أصدر تعليماته بتشديد الرقابة على الأموال الوقفية، فطالب ديوان المحاسبات بتدقيق ربع سنوي لحسابات المجلس ، فبلغت إيرادات الميزانية للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ نحو ١٧٠,٠٠٠ دينار وبلغت

نفقاته نحو ١٦٥,٠٠٠ دينار بفائض ٥,٠٠٠ دينار [١١٢] وفي شباط ١٩٣٩ أقر مجلس الاوقاف مشروع دار ضيافة الحجاج الإيرانيين في الكاظمية بكلفة ٢,٥٠٠ دينار تمول من فوائضه [١١٣] غير أن وفاة الملك غازي أثرت على الوضع العام ، فشهدت الأسواق ركودا مؤقتا ، لكن المجلس واصل دفع المخصصات الدينية دون انقطاع [١١٤] وقد أشاد تقرير ديوان المحاسبات في تموز ١٩٣٩ بـ «انضباط مالية الأوقاف على الرغم من تطورات الأحداث السياسية» [١١٥] من جانب اخر ناقش مجلس النواب العراقي في تموز ١٩٣٩ ، الحسابات الختامية للأوقاف ضمن الجلسة الخامسة للدورة الحادية عشرة ، فنوه النواب بدور المجلس في تنمية التعليم الديني والاجتماعي، وعدوه «نموذجا ناجحا للمؤسسات الوطنية المستقلة ماليا وإداريا» [١١٦] يتبين من دراسة ميزانية مجلس الأوقاف الأعلى أن المؤسسة الوقفية انتقلت في العهد الملكي من الطابع التقليدي إلى طابع إداري منظم ذي أهداف مالية واجتماعية وتعليمية واضحة . اذ مكنها استقلالها المالي ضمن نظام الميزانيات الملحقة من توجيه مواردها لخدمة التعليم الديني والمشروعات الخيرية ، فكانت مثالا على تكامل الجانب الديني والاقتصادي في خدمة المجتمع العراقي . وبذلك تميز مجلس الاوقاف في عهد الملك غازي سنة ١٩٣٩ بهيكل إداري رصين ونظام مالي متين . وأصبح أحد أعمدة تجربة الميزانيات الملحقة التي ساعدت على بناء مؤسسات العراق الحديثة .

الخاتمة

لقد شكل نظام الميزانيات الملحقة في العراق بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٩ تجربة مالية وإدارية رائدة في مسار بناء الدولة العراقية الحديثة . إذ أسهم في تحويل بعض المرافق الإنتاجية الكبرى مثل مصلحة السكك الحديدية، والميناء العام بالبصرة، ومجلس الأوقاف الأعلى - إلى وحدات مالية ذات إدارة شبه مستقلة، ترتبط بوزارة المالية من خلال الرقابة والإشراف فقط، لا من خلال التبعية المطلقة كما في الميزانيات العامة.

أظهرت التجربة نجاحا واضحا في تحقيق الكفاءة المالية والانضباط الإداري، حيث استطاعت هذه المصالح أن تغطي نفقاتها من مواردها الذاتية، وأن تحقق فوائض مالية سنوية ساهمت في تمويل مشاريع الدولة. كما بينت التقارير الرسمية لديوان المحاسبات ووزارة المالية أن استقلال هذه المؤسسات منحها مرونة أكبر في تنفيذ خططها وتطوير خدماتها، دون الإخلال بمبدأ الرقابة المركزية على المال العام .

أما من الناحية السياسية والاجتماعية

، فإن استمرار عمل هذه المصالح رغم اضطرابات منتصف الثلاثينيات - مثل انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ وحركة الفرات الأوسط سنة ١٩٣٥ - يدل على قوة مؤسسات الدولة واستقلالها عن التقلبات الوزارية ، الأمر الذي عزز الثقة بكفاءة الجهاز الإداري العراقي الناشئ . كما أن الدور الاجتماعي لمؤسسات مثل مجلس الأوقاف، من خلال بناء المدارس والمكتبات وإعانة الطلبة يعكس بوضوح التداخل بين التنمية المالية والتنمية الاجتماعية في الفكر الإداري لتلك المرحلة. وهكذا يمكن القول إن نظام الميزانيات الملحقة لم يكن مجرد إجراء مالي، بل خطوة مؤسساتية نحو تحديث الجهاز الإداري والمالي للدولة العراقية، وتهيئة البنية التنظيمية التي مهدت لاحقاً لتطور الوزارات الخدمية والاقتصادية في العقود اللاحقة. فهو يمثل مرحلة تأسيسية في تاريخ الإدارة العامة العراقية، جسدت طموح الدولة في تحقيق التوازن بين الاستقلال المالي والكفاءة الرقابية في آن واحد .

هوامش البحث ومصادرة :

١-عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص ٧٥-٨٠.

٢-جريدة الوقائع العراقية، العدد (١١١٢)، ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣.

٣- عبد المجيد التكريتي، الملك فيصل الأول وتأسيس الدولة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١١٢.

٤- اثمار عبد الحسين مطلك الموسوي ، الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على الميزانية العامة للدولة العراقية ١٩٢٩-١٩٣٢ ، مجلة ذي قار للدراسات التاريخية، المجلد ٤، العدد ٣، أيلول ٢٠١٤. ص٢٠٧ .

٥- عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٤٥-٥٠.

٦- سعدي بسيسو ، موجز علم المالية والتشريع المالي العراقي ، مطبعة التفيض ، بغداد ، ١٩٥٠، ص ٣٣ .

٧- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١١١٢)، ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٣.

٨- سعيد عبود السامرائي ، السياسة المالية في العراق ، النجف ، ١٩٧٦، ص٥٨ .

٩- طالب جاسم محمد الغريب، ميناء البصرة ١٩١٩-١٩٥٨دراسة تاريخية ، شركة الغدير للطباعة ، البصرة ، ٢٠١٣، ص٥٦

١٠- جريدة الوقائع العراقية، العدد

(١١٧٢) ٢٠ كانـون الأول ١٩٣٣

١١- سـعيد عبـود السـامرائي ، المصـدر السـابق ، ص٦١ .

١٢- جريـدة الوقائـع العراقيـة، العـدد (١١٨٠) كانـون الاول ١٩٣٤ .

١٣- احـداث الآشـوريين سـنة ١٩٣٣ : أبـرز الأزمـات الداخليـة في عهـد الملـك غـازي، إذ تصاعـد التوتـر بـين الحكومـة العراقيـة وبعـض الجماعـات الآشـورية للمطالبـة بحمايـة دوليـة وامتيـازات قوميـة، مـا أدى إلى انـدلاع مواجهـات عسـكرية انتهـت بوقـوع حادثـة سـميل في آب ١٩٣٣، والتـي تسـببت بتدخـل حكومـي واسـع لقمـع الحركـة وإعـادة فـرض سـلطة الدولـة المركزيـة . ينظـر: ريـاض رشـيد ناجـي ، الاثوريـون في العـراق ١٩١٨-١٩٣٦، مطبعـة الجيـلاوي ، القاهـرة ، ١٩٧٧، ص٢٢.

١٤- عـلي الـوردي، لمحـات اجتماعيـة مـن تاريـخ العـراق الحديـث، ج٥، دار الـوراق للنـشر، لنـدن، ٢٠٠٦، ص ٢٧-٣٠ .

15-Government of Iraq, Annual Report on Public Finance for the Year 1934, Baghdad: Government Press, 1935, pp. 12–15.

١٦-جريـدة الوقائـع العراقيـة، العـدد (١٢٣٤)، ١٠ تمـوز ١٩٣٥ .

17-Government of Iraq, Report on Administrative and Financial Developments in State-Owned Revenue Institutions Baghdad: ,١٩٣٤–١٩٣٥ Government Press, ١٩٣٦, pp. ٨–١٠ .

١٨-أول انقـلاب عسـكري في تاريـخ العـراق الحديـث، قـاده رئيـس أركان الجيـش الفريـق بكـر صدقـي ضـد حكومـة ياسـين الهاشـمي، وسـيطر مـن خلالـه الجيـش عـلى مفاصـل الحكـم، مـما أدى إلى تشـكيل وزارة جديـدة برئاسـة حكمـت سـليمان، وتعـد هـذه الحادثـة نقطـة تحـول مفصليـة ، إذ مهـدت لتدخـل المؤسسـة العسـكرية في الحكـم . ينظـر: صفـاء عبـد الوهـاب المبـارك ، انقـلاب بكـر صدقـي سـنة ١٩٣٦في العـراق ممهداتـه أحداثـه ونتائجـه ، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، كليـة الاداب ، جامعـة بغـداد، ١٩٧٣ .

19-Government of Iraq, Annual Report on the Administration and Finance of Iraq for the Year 1936, Baghdad: Government Press, 1937, pp. 18–20.

٢٠-وزارة العدليـة ، مجموعـة القوانـين والانظمـة لسـنة ١٩٣٦ ، مطبعـة دنكـور الحديثـة ، بغـداد ، ١٩٣٦ .

٢١-الحكومـة العراقيـة ، ديـوان المحاسـبات ، التقريـر السـنوي للماليـة العامـة في العـراق لسـنة ١٩٣٥- ١٩٣٦، مطبعـة الحكومـة ، بغـداد، ١٩٣٧، ص٤٢.

٢٢-تعـد وزارة جميـل المدفعـي الرابعـة مـن الحكومـات التـي سـعت إلى إعـادة الاسـتقرار الإداري بعـد اضطرابـات انقـلاب بكـر صدقـي، وركـزت عـلى إصـلاح النظـام

المالي عبر تعزيز الرقابة على الدوائر ذات الموارد المستقلة والعمل على توحيد آليات إعداد الميزانيات .ينظر:عبد الرزاق الحسني ، ج٤، ص٣٨ .

23-Government of Iraq, Annual Report on Public Finance in Iraq for the Year 1937, Baghdad: Government Press, 1938, pp. 9–11.

24- F.O.371/21824, "Iraq Financial and Administrative Reports, British Observations on Iraqi Revenue Institutions" Foreign Office Records, The National Archives ,1938.

٢٥-توفي الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩ إثر حادث اصطدام سيارته بعمود كهرباء في منطقة الحارثية ببغداد، مما أدى إلى وفاته بعد نقله إلى المستشفى، وأعلن عن تنصيب ابنه فيصل الثاني تحت وصاية الأمير عبد الإله . ينظر: لطفي فرج جعفر، الملك غازي ودورة في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي ١٩٣٣-١٩٣٩، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد، ١٩٨٧.

٢٦-سعيد عبود السامرائي ، التطور الاقتصادي الحديث في العراق ،مطبعة القضاء ، النجف ، ١٩٧٧، ص٥٣ .

27- Government of Iraq, Annual Report on Public Finance for the Year 1933–1934, Baghdad: Government Press, 1934, pp. 14–16.

٢٨-دار الكتب والوثائق العراقية ، البلاط الملكي ، الديوان ، رقم الملف ١٨١٤/٣١١، لائحة قانون ميزانية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ ، رقم الوثيقة ٢٢، ص٢٥-٢٦.

29-Government of Iraq, Annual Report on Public Finance for the Year 1933–1934, Op.Cit ,P18 .

٣٠- في ٣ حزيران ١٩٣٤ قدم رشيد عالي الكيلاني استقالته نتيجة تصاعد الخلافات السياسية مع البلاط ، ليكلف نوري السعيد بتأليف وزارة جديدة هدفت إلى إعادة الاستقرار الإداري والمالي . ينظر: عبد الرزاق الحسني ،ج٥ ، المصدر السابق ، ص١٥ .

٣١- دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٨٠٣ ، تدقيق حسابات ميزانية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، رقم الوثيقة ٩، ص١١ .

32-Iraqi State Railways: Report on the Administration for the Year 1934–1935, Government Press, Baghdad, 1936.p45 .

٣٣-علي ناصر حسين ، تاريخ السكك الحديدية في العراق ١٩١٤-١٩٤٥ رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة البصرة ، ١٩٨٤، ص ١١٥–١١٨ .

٣٤-تعد حركة الفرات الأوسط واحدة من أبرز الانتفاضات العشائرية ضد السلطة

المركزيـة، وقـد اندلعـت في نيسـان ١٩٣٥ نتيجة توتـر العلاقة بـين الحكومة وبعـض عشـائر المنطقـة عقـب تطبيـق قانـون التجنيـد الإجبـاري، مـما أدى إلى اضطـراب الأوضـاع الأمنيـة في المـدن العراقيـة : مثـل الديوانيـة والرميثـة ، مـما اسـتدعى تدخـل الجيـش لاسـتعادة السـيطرة. ينظـر: سـامي عبـد الحافـظ القيـسي، ياسـين الهاشـمي ودورة في السياسـة العراقيـة بـين عامـي ١٩٢٢-١٩٣٦، مطبعـة العـاني ، بغـداد ، ١٩٧٥، ص١٤٥ .

٣٥-عـلي نـاصر حسـين ، المصـدر السـابق ، ص١٢٥.

٣٦-الحكومـة العراقيـة ، ديـوان المحاسـبات ، التقريـر السـنوي للماليـة العامـة في العـراق لسـنة ١٩٣٥ -١٩٣٦، ص٣٧ .

٣٧-جريـدة الوقائـع العراقيـة، العـدد (١٥٥٠)، في ١٨ أيلـول ١٩٣٧ .

38-Iraqi State Railways: Report on the Administration for the Year 1935–1936 Government Press, Baghdad, 1937 ،p67

39-Iraqi State Railways, Report on the Administration for the Year 1936–1937, Baghdad: Government Press, 1938, p33

٤٠-حكمـت سـليمان (١٨٨٩-١٩٦٤): سـياسي عراقـي بـارز، شـغل مناصـب وزاريـة عـدة قبـل أن يتـولى رئاسـة الـوزراء بعـد انقـلاب ٢٩ تشريـن الأول ١٩٣٦ بقيادة بكـر صدقـي، كلـف رسـميًا بتشـكيل الوزارة في ٣٠ تشريـن الأول ١٩٣٦، واسـتمرت حكومتـه حتـى ١٧ آب ١٩٣٧.ينظـر: عـكاب يوسـف عليـوي الـركابي ، حكمـت سـليمان ودورة في السياسـة العراقيـة حتـى عـام ١٩٦٤ ، اطروحـة دكتـوراة غـير منشـورة، كليـة الاداب ، جامعـة البـصرة ، ٢٠٠٥ .

٤١-الحكومـة العراقيـة ، ديوان المحاسـبات، التقريـر السـنوي للماليـة العامـة في العـراق لسـنة ١٩٣٥- ١٩٣٦، ص٣٧ .

٤٢-الحكومـة العراقيـة ، مصلحـة السـكك الحديديـة العراقيـة، التقريـر السـنوي عـن أعـمال المصلحـة لسـنة ١٩٣٧، مطبعـة الحكومـة، بغـداد، ١٩٣٨، ص ٢٤-٢٥.

٤٣-الحكومـة العراقيـة ، قانـون أصـول المحاسـبات العامـة رقـم (٢٨) لسـنة ١٩٤٠ المعـدل، دار الحريـة للطباعـة ، بغـداد ، ١٩٧٦، ص٢٧٩ .

٤٤-دار الكتـب والوثائـق العراقيـة ، ديـوان مراقـب الحسـابات العـام ، رقـم الملـف ٣٢١٥/ ٨٠٥ ، تدقيـق حسـابات ميزانيـة السـكك الحديديـة لسـنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ، رقـم الوثيقـة ٣، ص٥-٦ .

45- Iraqi State Railways, Report on the Administration for the Year 1936–1937, , Op.Cit ,P25.

46- Iraqi State Railways, Report on the Administration for the Year 1937–1938, Baghdad: Government Press, 1939.p54.

47- Ministry of Finance, Annual Financial Report for the Year 1938, Baghdad: Government Press, 1939. p33.

٤٨- عبدالعال الصكبان، مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، ط٢، مؤسسة الكتب للطباعة ، الموصل ، ١٩٧٢ ، ص٦١ .

٤٩-دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٨٠٦ ، تدقيق حسابات ميزانية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩ ، رقم الوثيقة ١٣، ص١٦.

50-Iraqi State Railways, Report on the Administration for the Year 1938–1939, Baghdad: Government Press, 1940,p55.

٥١-علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص١٤٧.

٥٢- طالب جاسم محمد طالب الغريب ، المصدر السابق ، ص٦١ .

٥٣-عبد الرزاق الحسني ،ج٥، المصدر السابق ، ص١٤٢-١٤٣ .

٥٤-رشيد عالي الكيلاني (١٨٩٢–١٩٦٥): سياسي وطني عراقي، ولد في بغداد وتخرج من كلية الحقوق سنة ١٩١٣، وعمل قاضيا ثم وزيرا للعدل والداخلية في عدة حكومات ملكية ، وفي ١٩٣٣ شهدت البلاد اضطرابا سياسيا أدى إلى استقالة وزارة جميل المدفعي . فكلفة الملك غازي بتشكيل الوزارة، فكانت حكومته الأولى، واتسمت بمحاولة تعزيز استقلال القرار السياسي والاقتصادي . ينظر: قيس جواد الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودورة في السياسة الراقية ١٨٩٢-١٩٦٥، شركة دار الحوراء ، بغداد ، ٢٠٠٦

55-FO 371/17884 – "Iraq: Port Administration & Financial Autonomy", Foreign Office Records, The National Archives (Kew), 1933,p27

56-CO 730/174 – "Reports on the Economic and Administrative Developments in Iraq for 1933", Colonial Office Papers, London, 1934,p13

57-CO 730/198 – "Basra Port Administration and Personnel Reports, 1934–1935", Colonial Office Papers, London, 1935,p51.

٥٨- سيسل بايفورد (Cecil Byford): إداري ومهندس بريطاني عمل ضمن الطاقم الفني المشرف على تطوير مصلحة الميناء العام بالبصرة في منتصف الثلاثينيات، وأشرف على إعداد كتاب رسمي بعنوان (ميناء البصرة) الذي صدر سنة ١٩٣٥ ، وتضمن تقارير عن توسع الأرصفة والمخازن والمعدات في عهد الانتداب البريطاني. ينظر:

Byford, Cecil. The Port of Basrah, Basrah Iraq. London Waterlow Sons Ltd., 1935

٥٩- طالب جاسم محمد الغريب ، المصدر السابق ، ص٧٢ .

٦٠- دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٣٦٩ ، تدقيق حسابات ميزانية ميناء البصرة لسنة ١٩٣٣ -١٩٣٤ ، رقم الوثيقة ٥، ص٧.

61-FO 371/18922 – "Iraq: Port Expansion and Maritime Infrastructure in 1934", Foreign Office Records, The National Archives, London,1934.

62-CO 730/198 – "Basra Port Engineering Works and Financial Returns, 1934", Colonial Office Papers, London, 1935.

٦٣-دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٣٧٠ ، تدقيق حسابات ميزانية ميناء البصرة لسنة ١٩٣٣ -١٩٣٥، رقم الوثيقة ٩، ص١١.

64-CO 730/205 – "Basra Dock Workers' Strike and Government Mediation, April 1935", Colonial Office Papers, London, 1935.

٦٥- شهد ميناء البصرة في نيسان ١٩٣٥ أحد أبرز الإضرابات العمالية خلال العهد الملكي، عندما توقف عدد من عمال التحميل والتفريغ عن العمل احتجاجا على تأخير الأجور وتدهور ظروف العمل، ما استدعى تدخل السلطات المحلية لاحتواء الأزمة واستئناف النشاط التجاري في الميناء . ينظر: علي ناصر حسين ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

66-FO 371/18960 – "Labour Adjustment and Wage Increase in Basra Port , 1935", Foreign Office Records, London, 1935.

67-Port of Basra: Annual Report for the Year 1935–1936, Government Press, Basra, 1937, pp. 9–11.

68-FO 371/20110 – "Iraq: Effects of the 1936 Coup on Maritime Trade and Port Operations", Foreign Office Records, The National Archives, London, 1936.

٦٩-انشا مشروع "المخزن البارد" في ميناء البصرة سنة ١٩٣٦ وهو من أوائل المشاريع الصناعية المساندة للنشاط البحري ، إذ خصص لخزن الأسماك واللحوم المجمدة بهدف تقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي وتوفير خدمات تخزينية للتجار المحليين، وقد تم تمويله من فائض ميزانية الميناء . ينظر : طالب جاسم الغريب ، المصدر السابق ، ص٨٣.

70-CO 730/222 – "Developmental Projects in Basra Port Including Cold Storage Facility, 1936", Colonial Office Papers, London, 1937.

٧١- عبد الزهرة عبد المهدي صالح ، الموانئ العراقية تاريخها واصالتها ١٩١٩-

١٩٥٨، مكتب الجذور للطباعة ، البصرة ، ٢٠١٩ ، ص٣٢ .

72-Port of Basra: Annual Report for the Year 1936–1937, Government Press, Basra, 1938 , pp. 22-23.

73-CO 730/230 – "Reorganization of Basra Port Administration and Establishment of Maritime Inspection Division, September 1937", Colonial Office Papers, London, 1938.

٧٤- تم عقد اتفاق تجاري بين العراق والهند في نيسان سنة ١٩٣٨ تضمن تخفيض الرسوم الجمركية المتبادلة، ما أدى إلى زيادة انسياب السلع العراقية، وخصوصا التمور، وارتفاع حجم الحركة البحرية باتجاه ميناء البصرة بصورة ملحوظة . ينظر: جريدة العراق، العدد (٣٠١٢)، ٢٢ نيسان ١٩٣٨ .

٧٥- عبد الزهرة عبد المهدي صالح ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

٧٦-دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٩٨٢، تدقيق حسابات ميزانية ميناء البصرة لسنة ١٩٣٨، رقم الوثيقة ٧، ص١٠.

٧٧- عبد المجيد ممتاز: (١٩٠٥-١٩٨٠) إداري ومهندس عراقي، شغل منصب المدير الإداري للميناء (وكيل المدير العام) خلال المدة ١٩٣٧-١٩٣٩، وأسهم في تنظيم العمل المالي والإداري للمصلحة . ينظر: ج، كولن ويرد ، ميناء البصرة ١٩٣٨، ترجمة سحر احمد ، شركة الغدير للطباعة ، البصرة ، ٢٠١٣ .

78-Port of Basra: Annual Report for the Year 1937–1938, Government Press, Basra, 1939,p37.

٧٩-ياسين طة ياسين الهارون ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ١٩٩٠ ، ص٥٤ .

٨٠-دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٣٧٢، تدقيق حسابات ميزانية ميناء البصرة لسنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩، رقم الوثيقة ٣٣، ص٤٧.

81-FO 371/23209 – "Establishment of the Marine Weighing Station at Basra Port, February 1939", Foreign Office Records, The National Archives , London,1939,p22.

82-CO 730/258 – "Basra Port: Coastal Lighting and Maritime Safety Projects, 1939", Colonial Office Papers, London, 1939,p43

٨٣- الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير المالي السنوي لسنة ١٩٣٩، مطبعة الحكومة، بغداد ،١٩٤٠، ص ٤٤ .

٨٤- ياسين طة ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص١٦٣ .

٨٥- المصدر نفسة ، ص١٨١ .
٨٦- الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير المالي السنوي لسنة ١٩٣٣، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٣٤، ص٥٥.
٨٧- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١١٧٢) كانون الاول ١٩٣٣ .
٨٨- صلاح صاحب شاكر البغدادي ، الموازنة واسس تخطيطها في الوحدات الاقتصادية الخدمية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٢٩ .
٨٩- الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير المالي السنوي لسنة ١٩٣٣ ، ص٦١.
٩٠- دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٨٥٩ ، تدقيق حسابات ميزانية الاوقاف للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤، رقم الوثيقة ١٧، ص٢٢.
٩١- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٢٠٤) ١٠ كانون الثاني ١٩٣٤.
٩٢- ساطع الحصري (١٨٨٠-١٩٦٨)مفكر وتربوي عربي بارز، وُلد في صنعاء من أسرة حلبية الأصل، وتخرج في مدرسة الحقوق العثمانية في إسطنبول سنة ١٩٠٠. شغل مناصب إدارية وتعليمية في الدولة العثمانية، ثم انتقل إلى العراق سنة ١٩١٩ بعد تأسيس الحكومة الوطنية، حيث عين مديرًا عامًا للمعارف، ثم مديرًا لكلية الحقوق، وأسهم في وضع المناهج التعليمية الحديثة وتنظيم الإدارة المدرسية، ويعد من أبرز دعاة القومية العربية في الفكر التربوي . ينظر : ساطع الحصري، مذكراتي في العراق١٩٢١-١٩٤١، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٧ .
٩٣- المصدر نفسة ، ص٩٢ .
٩٤-دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٣٢١٥/ ٨٦٣ ، تدقيق حسابات ميزانية الاوقاف للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥، رقم الوثيقة ٩، ص١٢.
٩٥- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٢٦٨)، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٥ .
٩٦- دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة الداخلية ، الديوان ، رقم الملف ٧٤٤٠/٣٢٠٥٠ دائرة التحصيل العقاري - الكاظمية في شباط ١٩٣٥ ، وثيقة رقم ٢١ ، ص٣٣ .
٩٧- الحكومة العراقية ، ديوان المحاسبات ، التقرير السنوي للمالية العامة في العراق للسنة المالية ١٩٣٤-١٩٣٥، دار الطباعة الحكومية ، بغداد،١٩٣٥ ، ص٣٣ .
٩٨-وزارة الأوقاف، نظام توزيع فوائض الميزانية على المشروعات الخيرية والتعليمية لسنة ١٩٣٦، دار الطباعة الحكومية، بغداد، ١٩٣٦، ص .
٩٩- أنشئت مكتبة الأوقاف في الكاظمية سنة ١٩٣٦ بإشراف مجلس الأوقاف الأعلى، وضمت نحو (٣,٠٠٠) مخطوطة دينية وتاريخية نادرة، واتخذت من

مبنى المدرسة الخالصية مقرا لها، لتكون مركزًا لحفظ التراث الوقفي ونشر الدراسات الإسلامية . ينظر : جريدة العراق، العدد (٣١٢٥)، ٢٢ نيسان ١٩٣٦ .

١٠٠- الحكومة العراقية ، ديوان المحاسبات، التقرير السنوي للمالية العامة في العراق للسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦، ص ١٠-١٢.

١٠١- جريدة الوقائع العراقية، العدد (١٤٥٥)، ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٦ .

١٠٢- وزارة المالية، قانون المحاسبات العامة رقم (٢٥) لسنة ١٩٣٧ ، دار الطباعة الحكومية، بغداد، ١٩٣٧، ص ٣- ٥.

١٠٣- دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، رقم الملف ٨٦٤/٣٢١٥ بيان الإيرادات والنفقات لمجلس الأوقاف الأعلى للسنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧، ملف رقم وثيقة رقم ٢-٣، ص ٣-٥.

١٠٤- دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة الأوقاف ، رقم الملف ٥٦٠/٣٢١٦ نظام إنشاء صندوق الإعانة الدينية لسنة ١٩٣٧، وزارة الأوقاف / قسم النظم والتعليمات، وثيقة رقم ٢٧، ص٣٣ .

١٠٥- من أقدم المدارس الدينية في العراق، أُسست في القرن الثامن عشر على يد الشيخ أحمد الجليلي، أحد أعيان أسرة الجليليين التي حكمت الموصل في العهد العثماني. كانت مركزا لتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية . أعيد ترميمها في العهد الملكي سنة ١٩٣٧ بإشراف مجلس الأوقاف الأعلى، واستخدمت كمؤسسة تعليمية دينية رسمية تابعة لوزارة الأوقاف . ينظر : عبد الله الفيصل، مدارس الموصل الدينية في العهد العثماني والعهد الملكي، مجلة المؤرخ العراقي، المجلد (١٢)، العدد (٢)، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ١٥٥-١٥٧ .

١٠٦- دار الكتب والوثائق العراقية ، ديوان مراقب الحسابات العام ، ملف رقم (٨٥٢/٣٢١٥) مديرية أوقاف الموصل، سجلات ترميم المدرسة الأحمدية، وثيقة رقم ٣٧، ص٤٦ .

١٠٧- دار الكتب والوثائق العراقية ، وزارة المعارف ، ملف رقم (١١٠/٣٢١٢٠) محاضر اللجنة المشتركة بين وزارة المعارف ومجلس الأوقاف لتوحيد مناهج التعليم الديني، وثيقة رقم ١٧، ص ٢١.

١٠٨- الحكومة العراقية ، ديوان المحاسبات ، التقرير السنوي للمالية العامة في العراق للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٩، ص ٥٢-٥٣.

١٠٩- دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، الديوان ، ملفة رقم ٣١١/ ٢٠٤٤ ، تقرير إنشاء دار المخطوطات الوقفية في بغداد، وثيقة رقم ٣٣، ص٣٨ .

١١٠- قحطان حميد كاظم واخرون،

الوجيز في تاريخ التعليم في العراق ١٩١٤-١٩٦٨، مطبعة أحمد، بغداد ،٢٠٢٢، ص ٣٣-٣٥ .

١١١- تميزت وزارة نوري السعيد السادسة (٢٤ كانون الأول ١٩٣٨ - ٤ نيسان ١٩٣٩) بإصلاحات مالية وإدارية ، شملت تشديد الرقابة على الأموال العامة وتعزيز دور ديوان المحاسبات ، إلى جانب الاهتمام بالمؤسسات ذات الميزانيات الملحقة لضمان انتظام مواردها . ينظر: عبد الرزاق الحسني، ج ٦، ص ٤٤-٤٧ .

١١٢- الحكومة العراقية ، ديوان المحاسبات ، التقرير السنوي للمالية العامة في العراق للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩، ص ٧٨.

١١٣- الوقائع العراقية، العدد (١٦١٤)، ١٥ شباط ١٩٣٩ .

١١٤- وزارة المالية ، التقرير المالي العام عن السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩، ص ٥١.

١١٥- الحكومة العراقية ، ديوان المحاسبات ، التقرير السنوي للمالية العامة في العراق للسنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩، ص ٨١.

١١٦- محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الحادية عشرة، الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢٢ تموز ١٩٣٩، دار الطباعة الحكومية، بغداد، ١٩٣٩، ص ٣٨-٣٩ .